دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر

أ.د. شريط عابد

أستاذ تعليم عالي، كلية الاقتصاد، جامعة تيارت.

أ. بن الحاج جلول ياسين

طالب دكتوراه، جامعة شلف.

ملخص:

شهد العالم في أواخر القرن العشرين تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، انعكست على دور الدولة، وبالتالي حدث انتقال من نظام حكم محلي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام حكم محلي يشارك فيه في تحمل المسؤوليات والسلطات والموارد إلى جانب هذه المجالس القطاع الخاص. لذلك لجأت الحكومات المحلية في العديد من الدول إلى تبني سياسات التحول إلى القطاع الخاص. ونهدف من خلال هذا البحث إلى التعرف على مضمون كل من التنمية الاقتصادية المحلية والقطاع الخاص، والدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي في الجزائر.

وقد توصلنا إلى أن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين المحليين، كما يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية، وفي رفع كفاءة الخدمات العامة المحلية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنمية الاقتصادية المحلية، الاقتصاد المحلي، منطقة الشمال الغربي للجزائر، مشروعات التنمية المحلية.

Abstract:

The world has seen in the late twentieth century political, economic and social developments, reflected on the role of the state, and thus the transmission of local government in which elected local councils controlled by the local government is engaged on the responsibilities, authorities and

resources as well as the boards of the private sector system occurred. So it resorted local governments in many countries to adopt privatization policies. And the aim of this research is to identify the content of each of the local economic development and the private sector, and the possible role that the sector plays in economic development at the local level in Algeria.

We have reached that the private sector plays a major role in achieving the objectives of local economic development through increased economic activity rates and provide job opportunities for local citizens, and contribute to enhancing the competitiveness of local economies, and in raising the efficiency of local public services

Key words: the private sector**,** Local Development**,** the local economy, local development projects.

مقدمة:

تتضمن التنمية الاقتصادية المحلية المشاركة بين القطاع العام والخاص والمنظمات الأهلية وأصحاب المصالح المحليين لتنفيذ الاستراتيجيات التي تستهدف الاستخدام الأكفأ والأكثر تنافسية للموارد المتاحة محليا بهدف توفير فرص عمل لائقة وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي واستدامته في المجتمع المحلي.

وأوضحت التجارب الدولية أنه لا يمكن أن يستمر اعتماد التنمية الاقتصادية المحلية على التدخل والمساندة الحكومية فقط، حيث يستطيع القطاع الخاص أن يكون المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية المحلية. وقد تساهم الحكومة في مساندة المراحل الأولية للتنمية المحلية، ولكن استمرار التنمية المحلية لابد وأن يكون مدفوعا بقوى السوق في حين تلعب الحوافز الحكومية دورا في دعم هذه القوى.

ويلعب القطاع الخاص دورا حيويا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين المحليين، كما يساهم القطاع الخاص في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصادات المحلية، وفي رفع مستوى وكفاءة الخدمات العامة المحلية، خاصة في مجال البنية الأساسية والمرافق العامة بهدف تحسين نوعية الحياة للجميع.

إشكالية البحث:

إن دراسة هذا الموضوع تطرح أمامنا الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير القطاع الخاص في تدعيم التنمية الاقتصادية المحلية ؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية المحلية وما هي خصائصها وأهم أهدافها ؟
- ما المقصود بالقطاع الخاص وما هي متطلبات عمله ؟
- ما هي أشكال مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر ؟
- ما هي عوامل نجاح مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر؟

الفرضيات:

- تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية عملية مشتركة، تتضافر فيها جهود كافة الأطراف من مختلف القطاعات، من أجل تحفيز الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي.
- يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية.
- يستطيع القطاع الخاص أن يكون المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذا البحث في محاولة إبراز أهمية القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، باعتباره طرفا فاعلا فيها، إذ يعتبر المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية المحلية. خاصة في ظل إعادة صياغة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

هدف الدراسة: نهدف من خلال هذا البحث إلى محاولة تقديم تحليل نربط فيه بين التنمية الاقتصادية المحلية والقطاع الخاص، لنبين دور هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

منهج البحث: سنعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف مضمون القطاع الخاص وكذا أهم خصائصه ومتطلبات عمله، ثم تحليل أهم انعكاسات نشاطات هذا القطاع على عملية التنمية المحلية.

مجتمع البحث: اقتصرت دراسة الحالة على منطقة الشمال الغربي من الوطن، التي تتكون من 07 ولايات هي: وهران، تلمسان، عين تيموشنت، مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، غليزان، بالإضافة إلى ولاية تيارت، وذلك بالنظر إلى شاسعة القطر الوطني وصعوبة دراسة كل الولايات الجزائرية. فضلا عن محاولة تقييم تجربة التنمية المحلية على مستوى الإقليم الشمالي الغربي.

محاور البحث: لمعالجة إشكالية البحث، قسمنا بحثنا إلى المحاور التالية:

- التنمية الاقتصادية المحلية ؛
- القطاع الخاص ؛
- مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر وأهم عوامل نجاحه.

أولا: التنمية المحلية

تشير الكتابات العديدة في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية، على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني.

وفي إطار هذا التطور في فكر التنمية، فقد ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

1- مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية:

شغل مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية أذهان الكثير من الباحثين والمهتمين بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن إذا كان هؤلاء قد اختلفوا في إعطاء تعريف موحد لهذا الموضوع، فان

اهتمامهم بعملية التنمية الاقتصادية المحلية لم يخرج عن إطار التفكير في قضاياهم: احتياجات السكان المحليين، والاقتصاد المحلية، والبيئة...

وتعرف الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية المحلية بأنها:" تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون".[1]

أما البنك الدولي فيعرفها باعتبارها نوعا من المشاركة بين السلطات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بهدف بناء القدرة الاقتصادية لمنطقة محلية معينة، بهدف رفع مستواها الاقتصادي في المستقبل وتحسين نوعية الحياة للجميع.[2]

كما تعرف التنمية الاقتصادية المحلية بأنها " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية. وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة جميع أفراد الوحدة المحلية، ودمج جميع الوحدات في الدولة.[3]

يتضح من التعريفات السابقة أن عملية التنمية الاقتصادية المحلية تعمل على تشجيع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، على التعاون المثمر الذي ينتج عنه إيجاد حلول على المستوى المحلي للتحديات الاقتصادية التي يواجهها جميع هذه الأطراف. وتهدف التنمية الاقتصادية المحلية في هذا الصدد إلى تمكين

---

[1] علي كريم العمار، **مقدمة في تنمية الاقتصادات المحلية**، جامعة بغداد، العراق، ص 01، تاريخ التصفح: 2015/10/27. http://socio.montadarabi.com/t1978-topic

[2] عيد رشاد عبد المجيد، **دور اللامركزية المالية في تحقيق التنمية المحلية في مصر**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2012، ص 48.

[3] سمير عبد الوهاب، **النظم المحلية: إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية لاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص 144.

جميع الشركاء على المستوى المحلي(المحليين) من استخدام المؤسسات الاقتصادية والعمالة ورأس المال والموارد المحلية بشكل أكثر فعالية وذلك لتحقيق الأهداف والأولويات المشتركة على المستوى المحلي مثل خفض معدلات الفقر، وتوفير الحاجات الأساسية وفرص العمل، مع تضمين القيم الاجتماعية والبيئية.

2- مبادئ التنمية الاقتصادية المحلية:

هناك مبادئ عامة تتصل بالتنمية الاقتصادية المحلية ذاتها كعملية تكاملية، بحيث إن لم تتوفر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع المحلي ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، ويمكن حصر أهم مبادئها فيما يلي:

– **الشمولية:** بمعنى أن تغطي مشروعات وبرامج التنمية كافة مجالات احتياجات المجتمع الاقتصادية والصحية والعمرانية والتعليمية والاجتماعية، أي شمول التنمية كل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.[4]

– **التوازن:** يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع المحلي،[5] فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل مجال من مجالات هذه التنمية، بمعنى تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، وتعديل هذه المعدلات تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية الاقتصادية في المجتمع، كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية.

– **التنسيق:** يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على عملية التنمية المحلية وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج وتداخل البرامج أو تضاربها، ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.

---

[4] عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 67.

[5] السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 49.

- **التكامل**: يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي وغير مادي.[6]

3- أهداف التنمية الاقتصادية المحلية:

تتمثل هداف التنمية الاقتصادية المحلية في العناصر التالية:[7]

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية، والحيلولة دون تمركزها في مناطق الجذب السكاني؛
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية؛
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي ساهموا في تخطيطها وانجازها؛
- زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية، مما يسهم في تعزيز من زيادة قيامها بواجباتها؛
- تطوير الخدمات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية. بما يسمح برفع مستوى معيشة المواطنين المحليين؛
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية، مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويوفر مزيدا من فرص العمل لأبنائها؛
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

---

[6] عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 69.

[7] أيمن المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 19.

4- ركائز التنمية الاقتصادية المحلية:

تتطلب التنمية الاقتصادية المحلية الناجحة مجموعة من الركائز والمقومات التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية، حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد شعارات، بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة، والتي تحتاج إلى حلول واقعية لا تنبع من فراغ بل لابد من توافر بعض الركائز الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية الاقتصادية المحلية، ومن أهم مقومات التنمية المحلية، ما يلي:

- **الإرادة السياسية:** بمعنى تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة لسياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية الاقتصادية المحلية، وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة، إذ أن وجود مثل هذه السياسة العليا هو أمر حيوي حاسم في الدول النامية وبدونه قد تبقى الجهود عند حدودها الدنيا.
- **الحكم المحلي:** والذي ينعكس في صورة الفاعلين المحليين الأساسيين من قطاع عام وقطاع خاص ومجتمع مدني محلي وإدارة محلية ، والموجهين جميعا نحو مشروع مشترك لتنمية المجتمع المحلي.
- **المشاركة الشعبية:** بمعنى إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج والمشروعات التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.
- **توفر الإمكانيات:** التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية، وتشمل هذه الإمكانيات ما يلي:

أ. توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والحكومية وغيرها؛

ب. توفر الموارد البشرية المؤهلة من السكان المحليين؛

ت. وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية؛

ث. توفر الإمكانات التكنولوجية والتي تلزم في المجالات التنموية المختلفة كالزراعة والصناعة والحرف وغيرها.

5- مجالات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية:

إن رسم أي إستراتيجية للتنمية المحلية يفترض تصورا واضحا لمجالات التنمية المطلوبة، وهذا حتى يمكن وضع السياسات التي تتلاءم معها، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان لدينا تصورا واضحا عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل، لأن التنمية المحلية هي جزء متكامل مع التنمية الوطنية الشاملة وأي خروج عن المبادئ والأهداف يؤدي إلى تنمية غير متوازنة تخلق العديد من المشاكل على المدى الطويل. ويمكن حصر معظم مجالات التنمية المحلية فيما يلي:[8]

1.5- مجالات التنمية الاقتصادية المحلية:

- **برامج خدمية وعمرانية:** وتشمل هذه البرامج:
  - المساهمة في توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي وفتح الطرقات...الخ؛
  - إعادة تأهيل المناطق الحضرية المحلية؛
  - تأهيل المرافق وكل الهياكل المحلية؛
  - المساهمة في المشاريع السكنية
- **برامج صناعية:** وتشمل هذه البرامج:
  - توسيع شبكة التغطية بالكهرباء والغاز الطبيعي؛
  - دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسب تمويلية معينة؛
  - تهيئة المناطق الصناعية؛
  - إنجاز وحدات صناعية على المستوى المحلي.
- **برامج فلاحية:**
  - توسيع المساحات الخضراء.

[8] محمد سيد فهمي، **تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 195- 196.

- انجازات قنوات السقي.
- دعم الاستثمار الفلاحي المنتج.
- فتح المسالك الفلاحية وفك العزلة على المناطق ذات الطابع الفلاحي.

- برامج اجتماعية وثقافية:

- المساهمة في إنشاء مراكز رعاية الأمومة والطفولة ودور الحضانة.
- المساهمة في إنشاء المراكز الصحية والمستشفيات العامة.
- دعم التوسع في إقامة المكتبات العمومية لزيادة درجة الوعي لدى فئات المجتمع، وإنشاء فصول لمحو الأمية.
- المساهمة في تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول قضايا تدعيم التنمية وتناقش الأحداث الجارية.

2.5- استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية:

أما فيما يخص الاستراتيجيات والسياسات التي تقوم عليها التنمية المحلية، فلا بد من تبني الاستراتيجيات الملائمة للظروف المحلية والوطنية المترابطة، وفيما يلي أهم هذه الاستراتيجيات:[9]

- التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي: من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة لكافة أقاليم الدولة وتكليف جهات محلية بتنفيذ هذه الخطط أو الالتزام بها في أي مجال من المجالات التنموية، وقد تكون مثل هذه الإستراتيجية ملائمة في حال عجز الإمكانات المحلية خاصة في مجال الكفاءات البشرية أو المالية أو التكنولوجية أو غيرها من الإمكانات.

[9] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية: ممارسون وفاعلون**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2015، ص 53.

– **المشاركة المتوازنة:** في الجهود التنموية وبمختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والرقابة المستمرة، وقد تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في حالة توفر إمكانات محلية جيدة بما فيها القدرات البشرية والوعي الاجتماعي والسياسي توفر المصادر المالية وغيرها.

– **اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية:** وقد تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في مراحل متقدمة من التنمية الوطنية الشاملة، حيث قد تظهر أسباب عملية وفكرية وسياسية تدعو لذلك، فعندما ينمو المجتمع ويتطور بدرجات عالية، وعندما تتوفر الإمكانات المحلية المناسبة، قد يكون مثل هذا التوجه اللامركزي عمليا وناجحا.

إن اختيار الإستراتيجية التنموية الملائمة للأقاليم المحلية والوطنية محصلة لتفاعل عوامل اقتصادية وإدارية وسياسية واجتماعية وفكرية وثقافية وبيئية عديدة ومترابطة.

ثانيا: القطاع الخاص

اعتمدت فلسفة التحولات الاقتصادية في الدول النامية على اعتماد آليات السوق وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتحول الدولة من دور الفاعل الأساسي والوحيد إلى دور الحكم ورسم السياسات، وبعد أن قطعت الدول النامية شوطا كبيرا في رحلة هذه التحولات من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، أصبح القطاع الخاص في معظم الأقطار النامية يشكل عصب الاقتصاد الوطني، وتعددت أنشطته الإنتاجية والتجارية وأصبح يمثل الدعامة الرئيسية للاقتصاديات النامية.

1- مفهوم القطاع الخاص:

لقد ظهرت عدة تعريفات متباينة ومختلفة للقطاع الخاص، تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للمهتمين بالموضوع.

فيعرفه البعض بأنه " قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة".[10]

كما يعرف القطاع الخاص، بشكل عام، بأنه "ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة، ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية". أما من وجهة نظر المحاسبة القومية، فيعرف على أنه "يشمل القطاع الخاص، وفقا لنظام الحسابات القومية لسنة 1993: المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية، والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة".[11]

كما يعرف على أنه :"عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة".[12]

وبناءا على هذه التعريفات يمكن وضع التعريف التالي للقطاع الخاص: هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها.

ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية.

---

[10] حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1995، ص 203.

[11] أحمد الكواز، **بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع**، المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 10.

[12] أحمد الكواز، **بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 28، الكويت، 2008، ص 07.

2- خصائص القطاع الخاص:

يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي جعلت منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات من خلال النشاط تحقيق نشاط اقتصادي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل. ومن أهم خصائصه نذكر:

- السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية. وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام؛
- القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة؛
- يمتاز القطاع الخاص أيضا، بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته؛
- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها؛
- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجية متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية؛
- توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته؛
- وضوح الهدف في القطاع الخاص، والمتمثل أساسا في الوصول إلى أقصى ربح.

3- متطلبات تنمية القطاع الخاص:

تتطلب تنمية القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار، ومن أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص نذكر ما يلي:[13]

[13] بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر، **مجلة الباحث**، عدد 07، جامعة المسيلة، 2009-2010، ص 139.

- **معدلات نمو اقتصادي مقبولة:** حيث أن زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي من شانها أن تعطي المستثمرين مؤشرا ايجابيا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي، مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.
- **القروض الاستثمارية:** إن المؤسسات الاقتصادية في كثير من الدول تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها على القروض المصرفية، لذا فان توفر هذه القروض من شأنه أن يدعم القطاع الخاص خاصة في الدول النامية.
- **الإنفاق الحكومي:** يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل ايجابي على مشاريع القطاع الخاص، فالزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات ، وأي نقص في الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية المشاريع الجديدة.
- **السياسة الضريبية:** تؤثر معدلات الضريبة المرتفعة على استثمارات القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار.كما أن الضرائب على أرباح الشركات تحد بصورة مباشرة من الاستثمارات الخاصة، لأنها تؤثر على معدل العائد المتوقع من الاستثمارات.
- **الاستقرار السياسي والأمني:** والذي يعتبر من عناصر المناخ الاستثماري، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية لأنه يؤدي إلى عدم التأكد وعدم الضمان اتجاه المستقبل، الأمر الذي يؤدي برجال الأعمال الخواص إلى سحب أو توقيف مشاريعهم التنموية.
- **الاستقرار التشريعي:** إن نجاح الدول في إصدار تشريعات ملائمة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ومتجاوبة مع الأوضاع الاقتصادية العالمية، يمكنها من استقطاب المزيد الاستثمارات الخاصة، وعلى ذلك فإن عدم شفافية التشريعات وغموضها يثبط المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية، فعدم

التأكد من استمرار السياسات، وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري الخاص.

- **البنية التحتية المادية والاجتماعية:** وتتمثل هذه البنية التحتية في الطرقات والطاقة والموانئ والاتصالات، إضافة إلى التعليم والصحة. ولتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية أهمية كبيرة بالنسبة لنشاطات المؤسسات بصفة عامة مؤسسات القطاع الخاص بصفة خاصة. فتوفر بنية تحتية مادية عالية الجودة يؤثر في فعالية عمليات وأنشطة المؤسسات الاقتصادية، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري، ولاسيما التعليم والصحة، ترسي الدعائم لتطوير القطاع الخاص.[14]

4- آليات مساهمة القطاع الخاص في تطوير التنمية المحلية:

تشير التجارب الدولية الناجحة إلى أن القطاع الخاص يستطيع دفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية وتحقيق أهدافها المنشودة، من خلال ما يلي:[15]

- المشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية لزيادة كفاءة وفعالية هذه العملية؛
- تأمين المزيد من الموارد المالية والمادية، والمعرفة والخبرة التي غالبا ما لا تتوفر داخل المجتمع المحلي؛
- كفاءة التعامل مع ظروف الاقتصاد المحلي حيث أن أصحاب المشاريع الخاصة عادة ما يكونون أكثر دراية بالفرص الموجودة مقارنة بالقطاع العام أو السلطات المحلية. وأكثر قدرة على تحديد العقبات التي تواجه إستراتيجية التنمية المحلية؛
- ربط السكان المحليين بالأنشطة الاقتصادية المحلية، ومن ثم توفير فرص عمل جديدة لهم؛
- تحسين مستوى المرافق العامة والبنية الأساسية للمناطق المحلية، ومن ثم رفع جودة الحياة في هذه المناطق وجعلها أكثر جذبا للعمل والإقامة؛

---

[14] بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر**، ص13. تاريخ التصفح: 2015/11/19 http://fseg.univ-tlemcen.dz/pdfmecas/moulay%20lakkdar.pdf

[15] لبنى عبد اللطيف، **تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص 561.

- مساندة إستراتيجية التنمية المحلية على النحو الذي يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين ورجال الإعمال والشركات..؛
- إضفاء الشرعية اللازمة على عملية التنمية المحلية وتنقيتها من الاعتبارات السياسية لضمان استدامتها على المدى البعيد.

ثالثا: مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر وأهم عوامل نجاحه.

يرتبط تطور دور القطاع الخاص ارتباطا وثيقا بإستراتيجية التنمية التي تتبعها الجزائر، ومن ثم، فإن دور القطاع الخاص خلال حقبة الستينات والسبعينات كان هامشيا، نظرا لاتجاه الدولة لإتباع إستراتيجية التوجه نحو الاقتصاد الاشتراكي، ولكن مع بداية تطبيق السياسات الاقتصادية المتحررة منذ التسعينات والتي سميت بسياسات الانفتاح الاقتصادي بدأ القطاع الخاص في الاتساع نسبيا، وتصاعدت وتيرة ذلك التوجه مع اتفاقيات التعديل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي بدأ تطبيق التزاماتها منذ النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن العشرين.

وتشير الإحصائيات التطبيقية إلى عدة مؤشرات لتحليل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وذلك سواء من ناحية اتساع حجم القطاع الخاص ومساهمته في النشاط الاقتصادي أو من ناحية تحسن الكفاءة الاقتصادية، ومنها نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في إجمالي الاستثمارات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية كذلك استحداث مناصب الشغل. سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستويات المحلية.

1- مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الشاملة بالجزائر:

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهماته الكبيرة في عديد المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

1.1- مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الخام المقياس الأساسي للنمو الاقتصادي، وقد تحسنت مساهمة القطاع الخاص في عملية تكوين الناتج المحلي

وهذا كانعكاس واضح لتحول الدولة نحو اقتصاد واليات السوق. والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة.

جدول رقم 01: تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الخام: 2010-2013.

(الوحدة: مليون د.ج)

	2010	2011	2012	2013
قطاع عمومي	4.706.973,0	5.855.054,1	6.057.318,7	5.598.000,5
قطاع خاص	4.962.644,3	5.447.850,7	6.326.169,1	7.210.852,4
المجموع	9.669.617,3	11.302.904,8	12.383.487,8	12.808.852,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **الحسابات الاقتصادية من** 2000 **إلى** 2011، سبتمبر 2011، ص 15.

نلاحظ من الجدول التحسن المستمر في مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الكلية وبالتالي التحسن المستمر في المساهمة في الناتج المحلي الخام، حيث وصلت نسبة مساهمته في القيمة المضافة الكلية إلى 56.29% من إجمالي الناتج المحلي الخام لسنة 2013. لكن بالرغم من التطور المستمر في دور القطاع الخاص في عملية خلق الثروة إلا أنها تبقى دوت التطلعات المنتظرة من قبل الفاعلين في الاقتصاد الوطني.

2.1- مساهمة القطاع الخاص في تطوير القطاعات الاقتصادية:

لقد أصبح للقطاع الخاص دورا أساسيا في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك بالنظر لما أصبح يتمتع به هذا القطاع اليوم من مزايا وإمكانيات كبيرة أهلته للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية الاجتماعية، خاصة مع تطبيق برامج دعم النمو في السنوات الأخيرة.

والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في القطاعات الاقتصادية الأساسية، حيث نلاحظ من خلاله التطور المستمر لمساهمة القطاع الخاص في كل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية باستثناء قطاع المحروقات الذي يبقى فيه القطاع العام هو المسيطر وذلك بالنظر لمتطلبات المادية والخبرات الكبيرة المطلوبة للاستثمار في هذا القطاع.

جدول رقم 02: تطور مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الكلي

حسب القطاعات الاقتصادية: 2010-2013. (الوحدة: مليون د.ج)

	2010		2011		2012		2013	
	قطاع عمومي	قطاع خاص	قطاع عمومي	قطاع خاص	قطاع عمومي	قطاع خاص	قطاع عمومي	قطاع خاص
الفلاحة	8 037,7	1 007 221,1	7 804,7	1 165 909,2	9 931,4	1 411 761,9	14 817,0	1 612 945
المحروقات	3 851 802,6	328 555,1	4 931 709,7	310 389,1	5 035 723,5	500 658,3	4 500 562,2	467 456,1
الصناعة	326 176,3	290 521,9	352 085,0	311 174,9	374 773,4	353 841,8	388 430,1	377 010,3
البناء وأ.العمومية	163 985,4	1 030 128,1	171 526,3	1 091 040,4	178 486,5	1 232 673,1	217 707,9	1 344 397,2
النقل والاتصالات	176 384,2	757 323,4	191 468,4	812 076,3	214 215,8	881 061,9	233 790,7	1 209 332,7
التجارة والخدمات	125 503	1 527 124,7	148 329,8	1 710 723,1	164 137,5	1 946 172,3	184 559	2 199 711

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

يتضح من الجدول السابق هيمنة القطاع الخاص على مجالات التجارة والخدمات والبناء والأشغال العمومية والفلاحة، ويعود هذا إلى البرامج الكبيرة المسطرة لتطوير هذه القطاعات.

من جهة أخرى ظلت مساهمة القطاع الخاص في المجال الصناعي متواضعة، مما يؤكد أن التنمية الصناعية مازالت تعتمد نظريا وعمليا على القطاع العام، وتفضيل القطاع الخاص لبعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الغذائية.

وعليه يمكن القول أن القطاع الخاص قد دعم مركزه في الفروع والقطاعات الاقتصادية التي تعتبر تقليديا من اختصاصه كالتجارة والخدمات والبناء والأشغال العمومية والفلاحة.

3.1- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:

لقد أصبح القطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا في عملية التشغيل انطلاقا من الرؤية الاقتصادية التي تعمل على إيجاد قطاع خاص رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية، حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل الوطني ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية.

جدول رقم 03: تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل: 2010-2013.

(**الوحدة: عامل**)

	2010	2011	2012	2013
قطاع عمومي	3.346.000	3.843.000	4.354.000	4.440.000
قطاع خاص	6.390.000	5.756.000	5.816.000	6.349.000
المجموع	9735000	9.599.000	10.170.000	10.788.000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **الإحصائيات الاجتماعية: التشغيل والبطالة 2010-2013**،
تم الاطلاع بتاريخ 2015/11/1 على الموقع:
http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html

الشكل رقم 01: تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل: 2010-2013

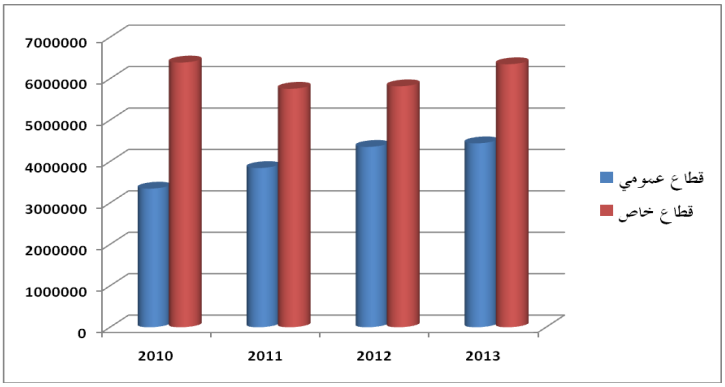

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن القطاع الخاص يعتبر أهم مُنشأ لمناصب العمل، حيث أصبح يشغل أكثر من **06** ملايين عامل سنة **2013** أي ما نسبته **58.5%** من حجم التشغيل مقارنة بـ **41.2%** للقطاع العام، وهذا يعطي صورة واضحة عن التحولات الهامة التي تجري داخل الاقتصاد الوطني وكذا الوزن والمكانة التي تزيد كل سنة للقطاع الخاص في مجال التشغيل.

2- مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية بمنطقة الشمال الغربي:

يوجد تحول واضح في الجزائر نحو الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية على مستوى مختلف الأقاليم والوحدات المحلية ، خاصة في ظل النتائج المتواضعة لإستراتيجية التنمية المحلية المعتمدة على الدولة وكذلك عدم قدرة الجماعات المحلية على تحقيق التنمية المحلية نظرا لافتقادها لمجموعة المؤهلات الاقتصادية والمقاولاتية.

1.2- دور القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية على المستوى المحلي:

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد تجارب القطاع العام في مجال تطوير وتسيير البنية التحتية ، أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما لنمو وترقية دور القطاع الخاص في هذا المجال ، ويظهر

ذلك من خلال المشاريع الضخمة التي أسندت للقطاع الخاص في قطاعات البناء، الأشغال العمومية والسكن، من أجل تفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية. والجدول التالي يوضح مساهمة الاستثمارات الخاصة في مجال البنية التحتية، بمنطقة الشمال الغربي:

جدول رقم 04: مشاريع القطاع الخاص في قطاع البناء، الأشغال العمومية والسكن بمنطقة الشمال الغربي: 2002-2014

	وهران	تلمسان	مستغانم	معسكر	سيدي بلعباس	عين تيموشنت	غليزان	تيارت
عدد مشاريع البناء، الأشغال العمومية والسكن	549	225	337	203	222	57	246	263
القيمة (مليون دج)	103 082	32 057	47 007	25 473	32 152	3 542	28 430	21 555

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، **الإحصائيات الولائية: البناء، الأشغال العمومية والسكن 2002-2014**، تم الاطلاع بتاريخ 2015/11/28 على الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale

الشكل 02: مشاريع القطاع الخاص في البنية التحتية بمنطقة الشمال الغربي: 2002-2014.

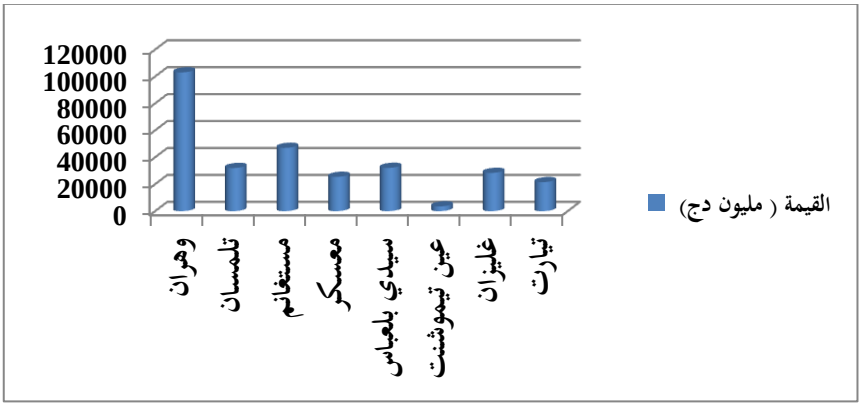

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من المعطيات السابقة أن القطاع الخاص أصبح يساهم بشكل كبير في انجاز مشاريع البنية الأساسية على المستوى المحلي، حيث وصلت قيمة استثماراته بمنطقة الشمال الغربي إلى: **298 293** مليون دينار جزائري خلال الفترة **2002-2014**. بمجموع **2102** مشروع، وتأتي ولاية وهران على رأس القائمة من حيث قيمة وعدد المشاريع بالنظر إلى مكانتها كعاصمة للغرب الجزائري.

2.2- دور القطاع الخاص في دعم القطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي:

لقد اتسعت هيمنة القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في هذه المنطقة، واقتصر دور الدولة على التوجه نحو القطاعات الإستراتيجية، الأمر الذي ساهم في التخلص من المشاكل التي كان يعاني منها القطاع العام في هذا المجال بالإضافة إلى تنويع الإنتاج وتحقيق المنافسة التي تضمن الجودة ورفع الفعالية الاقتصادية.

جدول رقم 05: مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية

بمنطقة الشمال الغربي: 2002-2014 (الوحدة: عدد المشاريع)

	وهران	تلمسان	مستغانم	معسكر	سيدي بلعباس	عين تيموشنت	غليزان	تيارت
النقل	1062	545	615	289	324	393	384	240
الصناعة	628	198	164	137	116	70	92	98
الخدمات	443	110	116	46	44	34	45	59
الفلاحة	55	46	89	18	05	40	19	13
الصحة	63	21	14	12	14	04	03	12
السياحة	85	12	25	09	08	23	03	09
مجموع القيمة (مليون دج)	1 120 898	110 375	187 778	112 605	67 830	186 009	103 641	58 175

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، **الإحصائيات الولائية: المرجع السابق**، تاريخ الاطلاع: 2015/11/28،
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale

والجدول السابق يوضح مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية على مستوى منطقة الشمال الغربي للجزائر.

ونلاحظ منه المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية المحلية الأمر الذي يؤدي إلى تحويل الاقتصاديات المحلية إلى اقتصاديات متنوعة قادرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. وتبقى ولاية وهران على رأس قائمة ولايات الشمال الغربي في كل القطاعات الاقتصادية، سواء من حيث العدد أو من حيث القيمة التي وصلت إلى **1 120 898** مليون دينار جزائري.

3.2- دور القطاع الخاص في التشغيل على المستوى المحلي:

لقد أصبح القطاع الخاص "الممول الأساسي" لسوق التشغيل على مستوى الوطن بنسبة **58,8%** من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة.

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات، فإن بنية التشغيل حسب قطاعات النشاط يهيمن عليها قطاعي التجارة والخدمات الذي يشغل أكثر من النصف أي بنسبة **59,8%** من مجموع الناشطين متبوعا بقطاعي البناء والأشغال العمومية بنسبة **16,6%** والفلاحة بنسبة **10,6%**. [16]

أما على مستوى منطقة الشمال الغربي للوطن، فان القطاع الخاص يحتل كذلك مكانة ريادية في عملية توفير فرص العمل للسكان المحليين في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، وتبقى ولاية وهران الرائدة في هذا المجال لكونها تمثل عاصمة الجهة الغربية للوطن ومركز جذب للاستثمارات والمشاريع الخاصة المحلية والأجنبية. والجدول التالي يوضح ذلك.

[16] محمد بن مرادي، **القطاع الخاص هو الممول الأساسي لسوق الشغل في الجزائر**، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد رقم:4931، ليوم 2015/11/28، ص 11

جدول رقم 06: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بمنطقة الشمال الغربي: 2002-2014.

(الوحدة: عدد)

	وهران	تلمسان	مستغانم	معسكر	سيدي بلعباس	عين تيموشنت	غليزان	تيارت
عدد مناصب الشغل	88 488	14 267	22 315	15 168	11 966	6 871	20 484	17 123

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، **الإحصائيات الولائية**: **المرجع السابق**، تاريخ الاطلاع: 2015/11/28، http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale

3- عوامل نجاح القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية:

على الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في دعم عملية التنمية الاقتصادية المحلية، إلا أن نجاح مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة أو في المشروعات الإنتاجية والخدمية يحتاج إلى توافر عدد من العوامل التي يمكن إجمالها فيما يلي [17]:

- الدراية التامة بالأسواق المحلية وبالقطاعات التي تحتاج إلى مشاركة القطاع الخاص، حيث يساعد الفهم العميق لطبيعة الأسواق ومواطن الضعف والقوة فيها وللقطاعات المختلفة وما تتمتع به من فرص استثمارية على تحديد الأسلوب الأمثل لمشاركة القطاع الخاص.
- ضرورة وجود إرادة سياسية داعمة لمشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المختلفة والالتزام بمساندة هذه المشاركة في إطار رؤية محددة طويلة المدى؛
- القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية المحلية؛
- توفير العقار اللازم لإقامة المشروعات، خاصة وأن هذه المشكلة تعد من أكبر العوائق التي تواجه القطاع الخاص في أغلب الولايات؛
- توفير الخدمات والمرافق الأساسية اللازمة لإقامة التجمعات الصناعية والتجارية؛

[17] لبنى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 565.

- تشجيع إقامة شبكة العلاقات التي تساند النشاط الاقتصادي داخل الولايات من خلال المساهمة في تأسيس جمعيات رجال الأعمال والتكتلات الاقتصادية المختلفة؛
- وجود مشاركة قوية بين السلطات المحلية والقطاع الخاص؛
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص منذ البداية ومن المراحل الأولى للتخطيط للمشروعات المحلية المختلفة؛
- المتابعة المستمرة لمشروعات القطاع الخاص للوقوف على ما تعانيه من صعوبات لمواجهتها بشكل سريع وحاسم أو التعرف على عوامل النجاح ومحاولة محاكاتها في المشروعات المماثلة، كما يتعين تقييم اثر هذه المشروعات على معدلات التنمية المحلية لتحديد مدة جدواها ومدى تحقيقها لأهدافها.

وفي ضوء ما سبق ذكره، يتضح ضرورة قيام السلطات المحلية بتقديم المساندة اللازمة لتحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره في التنمية الاقتصادية المحلية.

خـاتمة:

تناولت هذه الورقة كيفية العمل على رفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تشجيع القطاع الخاص، وذلك في ضوء التجربة الجزائرية: منطقة الشمال الغربي نموذجا. وقد أوضحت هذه التجربة أن القطاع الخاص يستطيع أن يلعب دور فعال في مجال التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المشاركة مع القطاع العام في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة أو من خلال المساهمة في المشروعات الإنتاجية والخدمية المختلفة. ويتمثل الأثر الايجابي لمساهمة القطاع الخاص في مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية في رفع معدلات التشغيل وتحسين مستوى الخدمات وزيادة الدخول. ولكن التجربة الجزائرية أظهرت أن القطاع الخاص لا يبادر بالمشاركة تلقائيا في مشروعات التنمية المحلية بسبب فشل الأسواق ووجود وفورات الحجم، وهنا يظهر الدور الداعم للحكومة والسلطات المحلية في توفير المناخ الملائم للقطاع الخاص وتحفيزه على المساهمة في جهود التنمية الاقتصادية المحلية.

وفي الجزائر، كغيرها من الدول التي نجحت في رفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى جل الأقاليم والمناطق المحلية، تستطيع المؤسسات المحلية مساندة القطاع الخاص للقيام بالدور المنوط به في

خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال محورين رئيسيين: يتمثل الأول في تهيئة بيئة الأعمال لتيسير إجراءات تأسيس المشروعات وممارسة النشاط؛ بينما يرتبط المحور الثاني بالقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري المرتبط بقيام المحليات بتحمل مسؤوليات دون أن تكون لديها القدرة التقنية أو المالية على تحملها. مما يؤثر سلبا على تحفيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية.

وتستطيع المؤسسات المحلية مساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الانتفاع من ثمار التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المشاركة في مشروعاتها وزيادة درجة ترابطها بالشركات الكبيرة التي تعمل في المحليات، كما تعمل على تحفيز القطاع غير الرسمي على الاندماج في القطاع الرسمي من خلال مجموعة من الحوافز والخدمات . ولا يعني تأكيد الدور الهام للمؤسسات المحلية في قيادة جهود التنمية الاقتصادية المحلية وتحفيز القطاع الخاص على المساهمة فيها، إغفال دور الحكومة في تهيئة مناخ الأعمال والاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية الداعمة للتنمية بشكل عام وللتنمية الاقتصادية المحلية بشكل خاص.

قائمة المراجع:

مؤلفات:

1. أيمن المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
2. حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1995.
3. السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
4. عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.
5. فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية: ممارسون وفاعلون**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2015.

6. محمد سيد فهمي، **تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.

مصادر أخرى:

7. أحمد الكواز، **بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع**، المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.
8. أحمد الكواز، **بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 28، الكويت، 2008.
9. بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر، **مجلة الباحث**، عدد 07، جامعة المسيلة، 2009-2010.
10. بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر، تاريخ التصفح: 2015/11/19
http://fseg.univ-tlemcen.dz/pdfmecas/moulay%20lakkdar.pdf
11. الديوان الوطني للإحصائيات، **الإحصائيات الاجتماعية: التشغيل والبطالة** 2010-2013، تاريخ الاطلاع: 2015/11/01،
http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.htm
12. الديوان الوطني للإحصائيات، **الحسابات الاقتصادية من** 2000 إلى 2011، سبتمبر 2011.
13. سمير عبد الوهاب، **النظم المحلية: إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية لاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، **2000.**
14. علي كريم العمار، **مقدمة في تنمية الاقتصادات المحلية**، جامعة بغداد، العراق، تاريخ التصفح: 2015/10/27. http://socio.montadarabi.com/t1978-topic

15. عيد رشاد عبد المجيد، **دور اللامركزية المالية في تحقيق التنمية المحلية في مصر**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2012.

16. لبنى عبد اللطيف، **تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية**،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2011.

17. محمد بن مرادي، **القطاع الخاص هو الممول الأساسي لسوق الشغل في الجزائر**، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 4931 ، ليوم 2015/11/28.

18. الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، **الإحصائيات الولائية: البناء، الأشغال العمومية والسكن 2002-2014**، تاريخ الاطلاع: 2015/11/28،
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale